ما دون ذلك لمن يشاء ولا نقول ان المعصية لا تضر مع الايمان كما لا تنفع الطاعة مع الكفر على ما ذهب اليه بعض اهل البدعة وتبعهم الملاحدة والاباحية والوجودية ومن ينوى ارتدادا بعد ده يعزب عن دين حق ذا انتقال من شريطة ويصر جوابها والانسلال الخروج بخفية والمعنى ان من يريد الارتداد بعد مرة صلات او قصرت يخرج بذلك عن دين الحق و الايمان المطلوب في الحال وان قصد الاستقبال لان استدامة الايمان واجبة الا يقع كما قال تعالى يا ايها الذين آمنوا آمنوا اى اثبتوا فان الذى يمات ايمانه ولو بالنسبة فقد كفر اتفاقا والا ان قصد الكفر بناء على التعريف وبتبديل التخفيق والا فانه رضى بالكفر والرضى بكفر نفسه كفر جماعة والتعليق في كفر غيره لقصد ضرره لا يكون سخطا الكفر في نفسه فقول الشارح لكن الرضى بالكفر كفر على المرجح ليس في محله وقد علم كفره بالاولى فيما اذا نوى الارتداد في الحال وبعد لفظة كما لا يخفى ثم اعلم ان قصد الكفر كفر وهو عفو عما دون ذلك مما يعفو عما دون الشرك بالانواع تحقيقا بقصد السيئة وان سيئة ولكنها معفوة بوعد الله تحقيقا لقوله من هم بسيئة فلم يعمل فلا شيء عليه شيء فان عملها كتب عليه سيئة واحدة وهذا عند اهل السنة والمعتزلة والخوارج ليست معفوة كالهم بالكفر ثم الهم الذى لا يكتب عليه شيء سواه ولم يعزم على ارتكابه والا فالمحققون على انه يكتب عليه شيء مع قابلية ان يعفو الله تعالى عنه وانما خرجنا لمشيئة تحقيقا بقصد الكفر وعزمه واما خطراته فلا تضر كما يشير اليه الحديث وهذا صريح الايمان او محصله المذى ذكره الشيطالى الوسوسة ولفظ الكفر من غير اعتقاد به يصح ارتداد باعتقاد الباء في بطوع للمعية وفي باعتقال للسببية وارتداد مرفوع على انه خبر للفظ والمعنى ان اجراء لفظ الكفر ومبناه النسيان من غير اعتقاد له بمعناه مع طواعية وعدم كراهية الناشئة عن موجب كراه ذلك الكلام حال كونه ملتبسا بالعقل عن ذلك الحرام ردة لدين الاسلام وخروج عنه وان وهذا ما عليه ائمة الحنفية كما سبق من ان المختار عند بعضهم ان الايمان هو

المصدق والاقرار فاجراء الكفر على اللسان يدل الا قرار بالانكار وقد ذلك كفر عند العلماء الاربعة وقال الشارح المحقق يكفر عند عامة العلماء ولا يعذر بالجهل وقال بعضهم لا يكفر ويعذر بالجهل ثم قال والاصح انه لا يكفر وعليه المفتى انتهى والظاهر ان هذا اذا كان الكلام كلمته على انها كلمة كفر غير معتقد لمعناها اما من تكلم بكلمة كفر ولم يدر انها كلمة كفر ففى فتاوى قاضيخان الحكاية خلاف من غير ترجيح حيث قال قيل لا يكفر لعذره بالجهل وقيل يكفر ولا يعذر بالجهل وقال العز بن جماعة احتاط المتقدمون بالكفر من غير اعتقاد ولا اكراه فيقبل يكفر بذلك ولا فلو كان عن اكراه فلا كفر اتفاقا انتهى وتفهم علامة انه اذا كان عن اعتقاد كفر اتفاقا كما ذكرها الشارح المحقق عليه المعول دون السيئ ويؤيده قوله تعالى كفر بالله من بعد ايمانه الا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان ولكن من شرح بالكفر صدرا تعليم بحذف من الله ثم فى اطلاق الاكراه نظر لا يخفى ففى فتاوى قاضيخان تفصيل وهو اذا اكره بقيد او حبس فلفظ لذلك كفر واما اذا اكره بقتل او الاقطع عضو او ضرب مؤلم فتلفظ لذلك وقلبه مطمئن بالايمان لا يكفر انتهى يعنى وكان الفيصل ان يكون كفرا لانه انكار يبطل ما سبق عنه من اقرارهم من فروع الارتداد انه يبطل جميع اعماله الصالحة وتقع الفرقة بينه وبين امرأته ولو حد الايمان بحجة مذهب الشافعي فانه لا يبطلها الا بالموت على الكفر فعند يجب عليه اعادة حجة الاسلام لان وقت الخ ممتد الى آخر العمر وكذا اسلم فى آخر الوقت وقد ارتد فى قوله بعد اداء صلاته فانه يجب عليه اعادة تلك الصلاة واما قضاء الصلوة ونحوها الواقعة فى ايام الارتداد فلا يجب قضاؤها اتفاقا ولكم بكفر حالة سكره منه لكن يقول يحكم لانها صيغة ويحتمل بصيغة المجهول وقيل بالمثناة الفوقية خطأ وفى نسخة بصيغة المتكلم وكسر حال على الظرفية وتاء مصدرية وهى هندى بفتح المضارعة وكسر دال المجمة من الهدى وهو الكلام الساقط الذى لا معنى له فى ميدان البيت وفى معناه اللغوفانة الكلام الباطل والاحمال هو القول بما يحتمل امرين فصاعدا من غير ان يكون راجحا من قبيله نهاية